A/C.3/50/L.24
22 November 1995
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

اثيوبيا، اندونيسيا، باكستان، بلجيكا، بنغلاديش، بينما،
بوركينا فاصو، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، الصين،
غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فييت نام، الكاميرون، كوبا،
كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر،
المغرب، ملاوي، منغوليا، ميانمار، النرويج، بيال،
نيكاراغوا، هايتي، اليونان: مشروع قرار

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قرارها ١٤/٣٤ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، الذي أيدت فيه إعلان المبادئ
وبرنامج العمل على النحو الذي اعتمدته المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(١)، وإلى قرارها
٧٨/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٠٩/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضاً إلى ما حظيت به مشاكل المرأة الريفية من أهمية في استراتيجيات نيروبي
التعلمية للنهوض بالمرأة^(٢) وإعلان ومنهاج عمل بيجين^(٣)،

(١) انظر تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، روما، ٢٠-١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP)، الذي أحيل إلى الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485).

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي ٢٦-١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ١٥.IV.10.E.85)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٣) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الفصل الأول، ١ (A/CONF.177/20).

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي رحبت فيه باعتماد مؤتمر القمة المعنى بالنهوض الاقتصادي للمرأة الريفية^(٤)، المعقود في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٢، إعلان جنيف بشأن المرأة الريفية، وحثت جميع الدول على العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تم إقرارها في الإعلان،

وإذ ترحب بتزاييد وعي الحكومات بالحاجة إلى وضع استراتيجيات وبرامج كفيلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية.

وإذ تلاحظ ببالغ القلق أن مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي في بلدان نامية عديدة، ولا سيما في المناطق الريفية، قد تضرر على نحو خطير من جراء الأزمات الاقتصادية والمالية وأن عدد النساء الريفيات اللواتي يعانين من الفقر يتزايد باستمرار،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة لاتخاذ تدابير ملائمة ترمي إلى زيادة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تحسن حالة المرأة في المناطق الريفية^(٥):

٢ - تدعوا الدول الأعضاء إلى أن تعمل، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمرات القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، وأخذة في اعتبارها أيضا إعلان جنيف بشأن المرأة الريفية، على إيلاء أهمية أكبر لتحسين حالة المرأة الريفية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مع الاهتمام على وجه الخصوص باحتياجاتها العملية واحتياجاتها الاستراتيجية، وذلك بطرق شتى منها:

(أ) إدراج اهتمامات المرأة الريفية في سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية، وبصورة خاصة، عن طريق منح أولوية أعلى لمخصصات الميزانية المتعلقة بمصالح المرأة الريفية؛

(ب) تعزيز الآليات الوطنية وإقامة صلات مؤسسية بين الأجهزة الحكومية في مختلف القطاعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الريفية؛

(٤) A/47/308-E/1992/97 المرفق.

(٥) A/50/257/Rev.1

(ج) زيادة مشاركة المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرار:

(د) تحسين حصول المرأة الريفية وسيطرتها على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك حصولها على الأرض وعلى رأس المال/الاتئمانتات، والتكنولوجيا، والأسواق والمعلومات والتحكم فيها، وتلبية احتياجاتها الأساسية من المياه والمرافق الصحية:

(ه) الاستثمار في الموارد البشرية التي تشكلها المرأة الريفية، وذلك خاصة، من خلال برامج الصحة ومحو الأمية وتدابير الدعم الاجتماعي:

٣ - طلب إلى المجتمع الدولي وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المختصة أن تشجع على تنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية ضمن الاطار الشامل للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية المعقدة مؤخراً:

٤ - تدعو مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في عام ١٩٩٦ إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة تحسين حالة المرأة الريفية، آخذًا في اعتباره دورها في إنتاج الأغذية وفي الأمن الغذائي، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني)، إلى أن يولي، الاعتبار الواجب في صياغة الاستراتيجيات والتدابير ذات الصلة، للجوانب المتعلقة بالجنسين في النزوح من الأرياف إلى المناطق الحضرية وأثره على حالة المرأة الريفية:

٥ - طلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المختصة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدمه، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، آخذًا في اعتباره التدابير الممكن اتخاذها لتحسين الإجراءات المتبعة في إعداد التقارير.

— — — — —